

الخلافة

[514] وهذا لا يجوز عندنا، لأن الإيلاء لا يكون إلا بعد الدخول بها (1). دليلنا: إجماع الفرقة، وأيضا: فالاصل براءة الذمة، ومع إطلاق ذلك وارتفاع النية يحتاج إلى دليل في انعقاد يمينه، ولا دليل. مسألة 5: إذا قال: وإني لا جامعتك، لا أصبتك، لا وطئتك، وقصد به الإيلاء كان إيلاء، وإن لم يقصد لم يكن بها موليا، وهي حقيقة في العرف في الكناية عن الجماع. وقال الشافعي: هذه صريحة في الحكم، لكنه يدين قيام بينه وبين إني، وثبت أنها بالعرف عبارة عن النيك (2)، مثل ما قلناه، فإذا أطلق وجب حملها على ذلك مثل الصريحة. دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء. مسألة 6: إذا قال: وإني لا باشرتك، لا لامستك، لا باضعتك وقصد بها الإيلاء والعبارة عن الوطاء كان موليا، وإن لم يقصد لم يكن بها موليا. وللشافعي فيه قولان: قال في القديم: صريح في الإيلاء. وقال في الجديد: كناية (3). فيخرج من ذلك إن نوى الإيلاء كان موليا. وإن لم ينو لم يكن موليا، وإن أطلق فعلى قولين. دليلنا: ما قلناه في المسألة الأولى سواء. (1) _____

يأتي بيان ذلك في المسألة 13 فلا حظ. (2) الام 5: 266، ومختصر المزني: 197 والوجيز 2: 75، والسراج الوهاج: 433، والمجموع 17: 295 - 298. (3) الام 5: 266، ومختصر المزني: 197، والوجيز 2: 75، والسراج الوهاج: 433، والمجموع 17: 298، والمغنى لابن قدامة 8: 526، والشرح الكبير 8: 506. _____